عناوين الصحف المصرية

الخميس 8 نوفمبر 2012 12:11 م

نافذة مصر – صحف
نشرت جريدة الجمهورية خبر تأكيد الرئيس الدكتور محمد مرسي، خلال اللقاء الذي عقده مع لجنة التواصل لرجال الأعمال والمستثمرين المصريين، حرصه الدائم علي دعم رجال الاستثمار وتذليل كل الصعاب من أجل النهوض التجاري والصناعي والزراعي لدعم الاقتصاد المصري في هذه المرحلة الهامة من تاريخ الوطن

وأكدت صحيفة الأهرام أن رئيسا الجمهورية والحكومة يوافقان علي الحد الأقصى للأجور، وأشارت الصحيفة إلى أن الدكتور هشام قنديل رئيس مجلس الوزراء أكد أن رئيسي الجمهورية والحكومة والوزراء يخضعون للحد الأقصي للأجور، وهو 35 ضعف الحد الأدني، نافيا ما يتردد عن أن المسئولين الكبار لا يخضعون للحد الأقصي، ووصفه بأنه عار من الصحة
وشدد قنديل، عقب اجتماع مجلس الوزراء، على أن الحكومة تعمل بكامل طاقتها لتقديم كل سبل الدعم للقوات المسلحة والشرطة لمواجهة كل من يحاول العبث بأمن وسلامة البلاد
وقال قنديل إن أولى خطوات ملاحقة العناصر الإرهابية الانتشار الأمني المكثف من قوات الجيش والشرطة في سيناء، مشيرا إلى أنه سيتم البدء في تنفيذ خطة متكاملة لتنمية سيناء ورفع مستوي أبنائها
ومن جانبها اهتمت صحيفة "الأخبار" بتصريحات المستشار أحمد مكي وزير العدل والتى قال فيها إن الدستور الجديد يجب أن يكتفي بالنص على المبادىء الأساسية لاستقلال القضاء، محذرا من إثارة الفتنة بين جموع القضاة وترك التفاصيل للقانون بعد الحوار مع القضاة، مشيرا إلى ضرورة أن يؤكد الدستور الجديد على استقلال النيابة ومنصب النائب العام
وفي جريدة الشروق كان عنوانها الرئيسي (انفراجة فى التأسيسية) أن ممثلي القوى المدنية والإسلامية الممثلة بالجمعية التأسيسية للدستور اتفقوا على المقترح الخاص بحذف المادة رقم (68) من باب الحريات والخاصة بمساواة المرأة مع الرجل
ونقلت الصحيفة عن الدكتور وحيد عبدالمجيد المتحدث باسم الجمعية التأسيسية إن الاجتماع المقبل بين ممثلى القوى "المدنية" والإسلامية الأسبوع المقبل، سيواصل النقاش بشأن باقى المواد الخلافية مثل: ممارسة الشعائر الدينية، مشيرا إلى بوادر توافق على المادة 68 من مشروع الدستور بشكل كامل والنص على حرية ممارسة الشعائر الدينية
و أشارت صحيفة الجمهورية بالاجتماع الذى عقده المستشار حسام الغرياني رئيس الجمعية التأسيسية مع عدد من القيادات النقابية للعمال والفلاحين للاستماع إلى مطالبهم الخاصة بإعادة نسبة الـ 50% عمال وفلاحين بمسودة الدستور الحالي والتي تم إلغاؤها
ونشرت الأخبار قرار المستشار الدكتور عبدالمجيد محمود بسرعة بدء التحقيقات في البلاغ المقدم من أعضاء لجنة الحريات بنقابة المحامين ضد الرئيس السابق محمد حسني مبارك وعاطف عبيد وأحمد نظيف رئيسي مجلس الوزراء الاسبقين بشأن إقامة مدافن للنفايات النووية في منطقة العلمين بالكيلو 17 طريق الإسكندرية - مطروح وصحراء الحمام بالساحل الشمالي
و ذكرت صحيفة الجمهورية أن نيابة الأموال العامة العليا بإشراف المستشار علي الهواري محامي عام أول النيابة قررت طلب أعضاء الجهاز المركزي للمحاسبات الذين أعدوا التقارير الخاصة بمراقبة حسابات منجم السكري